

Distr.: General
5 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول

جنيف، 9-13 أيار/مايو 2022

البند 5 من جدول الأعمال

تبادل عام للآراء

أنماط السلوك المسؤول كمساهمة عملية في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفي تعزيز الأطر الدولية لأمن الفضاء

ورقة مقدمة من ألمانيا

أولاً- تزايد أهمية الأمن في الفضاء الخارجي بالنسبة لجميع الدول

1- تدعم الموجودات الفضائية والخدمات التي تقدمها أسلوب حياتنا فضلاً عن رخاء جميع الدول وسلامتها وأمنها بطريقة لم يسبق لها مثيل. وتوفر الاتصالات الساتلية إمكانية الاتصال في جميع أنحاء العالم. وتعتمد الملاحة في البر والبحر والجو على الخدمات الفضائية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت مثل النظام العالمي لتحديد المواقع (جي بي إس) أو النظام الأوروبي للملاحة الساتلية (غاليليو) أو غلوناس أو بيدو. كما تمكن هذه الخدمات من مزامنة توزيع الطاقة وشبكات المعلومات والاتصالات الدولية والنظام المصرفي العالمي. وتوفر سواتل رصد الأرض بيانات للتنبؤات الجوية، والمسح الميداني، ورصد التغيرات البيئية والمناخية. وفي عالمنا المعولم والمتكامل، يكتسي توفير الخدمات الفضائية على نحو موثوق وآمن أهمية لجميع الأفراد والدول.

2- وعلاوة على ذلك، تزايد أهمية الفضاء الخارجي بالنسبة للأمن. والخدمات الفضائية، مثل الاتصالات الساتلية، وخدمات تحديد المواقع والملاحة والتوقيت، والاستطلاع، والإنذار المبكر ضرورية لتقييم المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والتصدي لها، ولإدارة الأزمات، وللعمليات العسكرية.

3- وتلاحظ ألمانيا بقلق بالغ تطوير واختبار القدرات المضادة للفضاء. ونظراً لشدة ضعف الموجودات الفضائية وأهميتها بالنسبة للأنشطة المدنية والعسكرية على السواء، فإنها قد تصبح أهدافاً في النزاعات المقبلة. ومع التهديدات الحقيقية أو المتصورة للمنظومات الفضائية يشهد خطر سوء الفهم والتصعيد غير المرغوب فيه. لذا سيكون الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ تضبط السلوك المسؤول الخطوة العملية الأولى نحو التخفيف من حدة هذه المخاطر والتهديدات الأمنية، وزيادة القدرة على التنبؤ والحد من مخاطر سوء الفهم، مما يساهم في منع نشوب النزاعات. وبذلك تساهم هذه المعايير والقواعد والمبادئ إسهاماً مباشراً في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.



ثانياً - الأطر الدولية القائمة المنظمة للسلوك في الفضاء الخارجي

4- يتسم القانون الدولي بأهمية حاسمة عند التعامل مع الفرص والتحديات المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي. وعلى وجه الخصوص، يؤدي ميثاق الأمم المتحدة وظيفة أساسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين أيضاً فيما يتعلق بالأنشطة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تؤكد ألمانيا من جديد أن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، ينطبق من دون تحفظ في سياق الفضاء الخارجي.

5- وتشكل معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967 (معاهدة الفضاء الخارجي) أساس النظام القائم على القواعد في الفضاء الخارجي. ذلك أن المادة الثالثة من معاهدة الفضاء الخارجي تنص على أن تباشر الدول الأطراف في المعاهدة أنشطتها في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد معاهدة الفضاء الخارجي أيضاً مبادئ التعاون والمساعدة المتبادلة والمراعاة الواجبة لمصالح الدول الأخرى.

6- وتنص المادة التاسعة من معاهدة الفضاء الخارجي على أن تجري الدول الأطراف مشاورات دولية مسبقاً إذا اعتقدت أن أنشطتها المقررة ستسبب تدخلاً ضاراً محتملاً في أنشطة الدول الأطراف الأخرى. وتحظر معاهدة الفضاء الخارجي وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض، أو تركيب هذه الأسلحة على أجرام سماوية، أو وضع هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى. وتحظر المعاهدة أيضاً إنشاء قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية وتجريب أي نوع من الأسلحة وإجراء أيّة مناورات عسكرية في الأجرام السماوية. واستناداً إلى معاهدة الفضاء الخارجي، توسع اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1972 بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية قواعد مسؤولية الدول عن الأجسام الفضائية، وتقتضي اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام 1976 من الدول أن تقدم تفاصيل عن أجسامها الفضائية.

7- وقد أسهمت مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية لعام 2002 إسهاماً هاماً في تعزيز الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الإطلاق.

8- وفي الآونة الأخيرة، أصبحت جوانب السلامة مسألة قيد النظر بمزيد من النشاط داخل المجتمع الدولي. وفي هذا المجال، أحرز تقدم كبير لا بوضع صكوك جديدة ملزمة قانوناً فحسب بل من خلال اعتماد مبادئ توجيهية تجسد أفضل الممارسات وتشجع تطبيقها على نطاق أوسع. وتسعى المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي لعام 2007 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى الحد من تكون الحطام الفضائي، وتشمل المبادئ التوجيهية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد لعام 2019 إرشادات بشأن تبادل المعلومات وتسجيل الأجسام الفضائية والإنذار بالاصطدام. والجهود متواصلة من أجل وضع إطار لإدارة حركة المرور في الفضاء. والسعي من ورائها ضمان سلامة الفضاء الخارجي واستدامته قصد استخدامه الآن ومستقبلاً. بيد أنها لا تتناول على وجه التحديد المخاطر والتهديدات الأمنية الناشئة المحدقة بالمنظومات الفضائية.

9- ويواجه الإطار التنظيمي والمعياري الحالي، الضروري لأمن الفضاء وسلامته، تحديات تتمثل في التهديدات والمخاطر الموجودة في الفضاء الخارجي وما يتصل به وفي عدم الوعي وممارسات الدول. كما أنه لا يكفي للتعامل مع جميع التهديدات والمخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي وما يتصل به.

ثالثاً - السلوك المسؤول كوسيلة عملية لتعزيز الأمن

10- من مصلحتنا المشتركة ضمان الوصول السالم والأمن إلى الفضاء واستخدامه، وبيئة فضائية مستدامة وسلمية وخالية من النزاعات. وتتزايد المخاطر والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنظومات الفضائية وتشكل تحدياً للإطار الدولي القائم. وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى وضع مفاهيم جديدة ومرنة لتعزيز أمن الفضاء.

11- وفي حين أن القانون الدولي سيكون أساس هذه الجهود، فإن التدابير الملزمة سياسياً هي أكثر الطرق نجاعة وواقعية وبالتالي فهي أفضل السبل الواعدة للمضي قدماً في هذه المرحلة لمعالجة الطائفة الواسعة من الإجراءات والأنشطة التي قد ينظر إليها على أنها تهديدية أو غير مسؤولة وقد تؤدي إلى فهم خاطئ أو سوء فهم أو سوء تقدير.

12- وتزيد الطائفة الواسعة من التطبيقات أو الاستخدامات لجميع الموجودات الفضائية تقريباً من تعقيد هذه المهمة. ويؤدي الغموض الناتج عن ذلك إلى مشكلة معقدة تتمثل في الاستخدام المزدوج. كما أن القدرات والتكنولوجيات الضرورية للحفاظ على الاستخدام الحر والمستدام للفضاء الخارجي قد يساء استخدامها بهدف إضعاف الموجودات الفضائية لخصم محتمل بل حتى إتلافها أو تدميرها. وهنا نركز على مثالين محددين:

- تعتبر عمليات الالتقاء والقرب ضرورية لصيانة المحطات الفضائية أو إصلاحها أو تزويدها بالوقود أو الالتحام بها. وفي الوقت نفسه، فإنها تسمح باستخدام مركبات فضائية عالية القدرة على المناورة، لا للأغراض التي صممت من أجلها فحسب بل قد تُستخدم لإلحاق الضرر بسواتل أخرى أيضاً.
- ويجري حالياً تطوير سواتل ذات أذرع روبوتية أو آليات التقاط أخرى لإزالة الحطام الفضائي بصورة نشطة من أجل الحفاظ على بيئة مستدامة في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، يمكن لتلك الآليات أن تصيب أو تدمر سواتل أخرى.

13- وبصورة أعم، يمكن استخدام عدد كبير من الأجسام الفضائية، بدرجات متفاوتة، لاستهداف الأجسام الموجودة في الفضاء أو تعطيلها أو حتى تدميرها - حتى وإن لم تكن مصممة لهذه الأغراض أصلاً.

14- وبالنظر إلى هذه الشواغل المتعلقة بالاستخدام المزدوج، لا يمكن استنتاج التهديدات في الفضاء الخارجي من الأجسام أو القدرات وحدها. بدلاً من ذلك، نحتاج إلى النظر إلى مزيج من القدرات وأنماط السلوك.

15- والنهج التقليدية لتحديد الأسلحة، مثل حظر أنواع معينة من الأجسام في الفضاء الخارجي، غير كافية لحل مشكلة الأمن في الفضاء.

16- وكما هو الحال في أعالي البحار، يتطلب الحد من المخاطر أولاً وقبل كل شيء فهماً مشتركاً للمعايير التي يمكن على أساسها قياس سلوك المركبات المجاورة لمركباتنا. وهذا الفهم المشترك مطلوب على الصعيد الدولي وصعيد المشغلين. وإذا كانت معايير السلوك هذه تطورت على مدى قرون عديدة في السياق البحري، فإن مقابليها من معايير الفضاء الخارجي لم توضع بعد. ولذلك ينبغي أن يكون هدف هذا الفريق العامل المفتوح باب العضوية حفز وضع هذه المعايير المشتركة، أي مبادئ السلوك المسؤول في الفضاء. وفي السياق البحري، شكلت هذه المعايير السلوكية أساس الاتفاقات المتعلقة بمنع وقوع الحوادث في أعالي البحار التي أبرمها عدد من الدول في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما تشكل مدونة اللقاءات العرضية في البحر التي وضعتها دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نهجاً غير ملزم قانوناً للتصدي لنفس المخاطر الأمنية.

17- وفي نهاية المطاف، فإن التوصل إلى فهم مشترك للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي قد يمهّد الطريق لصك ملزم قانوناً مصمم لتغطية التهديدات المتصلة بالفضاء الخارجي بطريقة شاملة. وفي خطوة أولى، نحتاج إلى فهم مشترك للتهديدات والمخاطر الأمنية ولما يشكل أنماط سلوك (غير) مسؤول، مع مراعاة جميع وجهات نظرنا المختلفة. وهذا شرط مسبق للاتفاق بعد ذلك على معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، مما قد يؤدي إلى وضع صك أو عدة صكوك ملزمة قانوناً في عمليات متبادلة المنفعة ومتكاملة. وقد مهدت التدابير الطوعية في كثير من الحالات الطريق أمام صياغة معاهدات جديدة. ومن الأمثلة الخاصة في سياق الفضاء الخارجي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1884 (د-18) المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 1963 الذي دعا جميع الدول إلى الامتناع عن وضع أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل في مدار الأرض، وهو ما كرس فيما بعد في المادة الخامسة من معاهدة الفضاء الخارجي.

18- بيد أنه ينبغي لنا في هذه المرحلة الزمنية أن نبدأ باستعراض وتحليل شاملين للتهديدات الأمنية الناشئة في الفضاء الخارجي وأن نصوغ أهدافنا المتعلقة بالكيفية التي ينبغي بها للدول أن تخفف من الآثار السلبية على الأمن في الفضاء الخارجي وأن تمنعها من خلال التحلي بسلوك مسؤول. وعلى هذا الأساس، يمكننا، كخطوة ثانية، تقييم ما إذا كانت بعض مبادئ السلوك المسؤول في الفضاء التي نطمح إليها مناسبة لصك ملزم قانوناً، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه المبادئ. وعلى أية حال، ينبغي أن يكون هذا الصك منصفاً لجميع الدول، وشاملاً في التهديدات التي يتصدى لها (بما في ذلك التهديدات من الأرض إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الفضاء، ومن الفضاء إلى الأرض)، ويمكن التحقق منه وفعلًا من حيث الحد من المخاطر الأمنية المتصلة بالفضاء. وبالنظر إلى تعقد المخاطر الأمنية في الفضاء الخارجي، فإن أي صك فعال ملزم قانوناً لا يمكن إلا أن يكون هدفاً طويل الأجل، وبالتالي لن يلبي الحاجة الملحة إلى تحسين أمن الفضاء.

رابعاً - مبادئ السلوك المسؤول فيما يتعلق بالقانون الدولي

19- ويتطلب وضع معايير وقواعد ومبادئ لأنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي تحليلاً لطائفة واسعة من التهديدات الفعلية والمحتملة والمخاطر الأمنية المحدقة بالمنظومات الفضائية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مجالات مثل عمليات الإطلاق، وتعتمد إحداث الحطام، ومناورات المركبات الفضائية، والتدخل (مثلاً في الطيف الكهرومغناطيسي أو المجال السيبراني)، تدابير التنسيق والشفافية وكذلك القانون الدولي. وكأساس لعملية ناجحة وشاملة حقاً في الفريق العامل المفتوح العضوية، نحتاج إلى بناء معرفة وفهم مشتركين لتحديات أمن الفضاء فيما بين جميع الدول وفيما بين مختلف الأوساط ذات الصلة من الخبراء التقنيين والخبراء القانونيين والدبلوماسيين. وقد يكون هذا المسعى تمهيداً لبناء قدرات أوسع نطاقاً بحيث تشمل الجوانب التقنية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والقانونية لأمن الفضاء الخارجي.

20- وفيما يتعلق تحديداً بالقانون الدولي والإطار الدولي المتعلق بالفضاء الخارجي، ترى أمانيا إمكانية استكشاف المبادئ التالية:

- تأكيد انطباق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، من دون تحفظ على الأنشطة في الفضاء الخارجي ومع التزام قوي بالمادة الثالثة من معاهدة الفضاء الخارجي؛

- دعم الانضمام إلى الصكوك والنظم والمبادئ التوجيهية ذات الصلة والانضمام إليها وتنفيذها، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي، واتفاقية المسؤولية، واتفاقية التسجيل، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام 2013 (القرار 68/65)؛
 - تعزيز المشاورات بشأن تفسير القانون الدولي في الفضاء الخارجي وممارسات الدول فيما يتعلق بتنفيذه (وخصوصاً بشأن معاهدة الفضاء الخارجي وفهم ما يشكل تدخلاً ضاراً)؛
 - تعزيز التبادلات بين الخبراء التقنيين والقانونيين والعسكريين وصانعي القرارات السياسية بشأن أمن الفضاء وما يتصل به من بناء القدرات.
- 21- تشجيع تبادل أفضل الممارسات في المجالات السيبرانية أو البحرية أو الجوية أو في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي يمكن أن تكون بمثابة نماذج لاتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الإطار الدولي المنظم للأنشطة في الفضاء الخارجي.